

Distr.
GENERAL

S/1994/1449
23 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الختامي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٩٥٧ (١٩٩٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي دعاني المجلس بموجبه الى تقديم تقرير ختامي عن انتهاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ويلخص هذا التقرير حالة تنفيذ اتفاق السلم العام (S/24635) في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وهو تاريخ انتهاء ولاية عمل الأمم المتحدة في موزامبيق، كما يقدم معلومات مستكملة عن سحب أفراد العملية.

ثانيا - الجوانب السياسية والعسكرية

ألف - معلومات عامة

٢ - لقد أنجزت الآن بنجاح الولاية التي أنيطت بعملية الأمم المتحدة في موزامبيق منذ سنتين بموجب قرار مجلس الأمن ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقد تحققت عملية الأمم المتحدة من تنفيذ اتفاق السلم العام الذي تم توقيعه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في روما، ورصدت هذا التنفيذ ابتداء من إنشاء هياكل التنفيذ الأساسية وحتى تجميع قرابة ٩٢ ٠٠٠ من القوات وتسريح ٨٠ ٠٠٠ منها. ونسقت ورصدت عمليات المساعدة الإنسانية. وقدمت المساعدة التقنية الى العملية الانتخابية بأكملها وتحققت من هذه العملية التي توجت بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وساعدت في تشكيل الجيش المشترك الجديد، وقامت عملا بقرار مجلس الأمن ٨٩٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، برصد أنشطة الشرطة الوطنية الموزامبيقية.

٣ - وعقد آخر اجتماع للجنة الإشراف والرصد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وخلال ذلك الاجتماع قدم رؤساء كل من لجنة وقف إطلاق النار، واللجنة المشتركة لتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية، ولجنة إعادة الدمج، واللجنة الوطنية لشؤون الشرطة، واللجنة الوطنية للمعلومات، تقاريرها الختامية عن أعمال لجانهم. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وخلال حفل نُظم في مكتب الرئيس، قدم ممثلي الخاص السيد ألدو أجيلو، تلك التقارير الى السيد جواكيم ألبرتو تشيسانو، الرئيس المنتخب، مختتما بذلك رسميا عمل اللجان.

9451574

٤ - وتولت الجمعية الجديدة للجمهورية مهامها في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد أصبح انتخاب الرئيس موضوع خلاف عندما أصر مندوبون عن جبهة التحرير الموزامبيقية على أن يكون الانتخاب علنياً، بينما طالبت المعارضة باقتراع سري. وبعد مداوولات طويلة انسحبت المعارضة وانتخب السيد إدواردو جواكيم مولمبوي، مرشح الجبهة، رئيساً.

٥ - وتقلد السيد رئيس موزامبيق المنتخب حديثاً منصبه في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وعين حكومته في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٩٥٧ (١٩٩٤)، كانت هذه الأحداث إيذاناً بانتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وقد غادر ممثلي الخاص موزامبيق في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

باء - الانتخابات

٦ - لقد توجت عملية السلم الموزامبيقية بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وشارك في الانتخابات الرئاسية إثنا عشر مترشحاً. كما شارك في الانتخابات التشريعية ١٤ حزبا وائتلافاً سياسياً. وعشية الانتخابات، أعلنت حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) عن انسحابها منها. وعلى إثر تدخل المجتمع الدولي، بما في ذلك رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن، ومشاركة الأمين العام النشطة في الجهود الدولية، فضلاً عن الضمانات المقدمة من قبل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وأعضاء لجنة الإشراف والرصد الدوليين، بأن العملية الانتخابية سوف ترصد عن كثب، قررت حركة رينامو المشاركة. وبالرغم من أن عدم التأكد من نوايا حركة رينامو قد أدخل شيئاً من الارتباك في عملية الانتخاب في يومها الأول، لم تحدث حالات تعطل هامة وتواصل الاقتراع على نحو سلس خلال اليومين الثاني والثالث.

٧ - وتحققت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بمقتضى ولايتها، من العملية الانتخابية بأكملها، وقدمت في الوقت ذاته ما يلزم من دعم سوقي. وجرت الانتخابات بصورة سلمية ومنظمة. ونظرت عملية الأمم المتحدة في جميع الشكاوى والادعاءات والشواغل التي عرضت عليها من جانب الأحزاب السياسية والأفراد. ورغم أنه قد سجلت بعض المخالفات، كان أغلبها ذا طابع إداري، لم يقع أي حدث أو سلسلة من الأحداث التي كان يمكن أن يكون لها أثر سيء على النتيجة العامة للانتخابات. وأود أن أحيي السلطات الانتخابية لما اتسم به تنظيم جميع جوانب العملية الانتخابية من كفاءة وتجرد. كما أود أن أشكر المجتمع الدولي والمنظمات والبرامج والوكالات، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي مكنت مساعدتها المالية والتقنية المقدمة إلى السلطات الموزامبيقية من إجراء الانتخابات على هذا النحو النموذجي. وقد وافيت

مجلس الأمن بتقييمي الأولي لسير الانتخابات في رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/1994/1282).

٨ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أعلن رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات نتائج الانتخابات. وقد حصل الرئيس الحالي السيد تشيسانو على ٧٤٠ ٦٣٣ ٢ صوتاً أي ما يعادل نسبة ٥٣,٣ في المائة من الأصوات المدلى بها في الانتخابات الرئاسية. وحصل زعيم حركة رينامو، السيد الفونسو ماراكو مارسيتا دلاكاما على ٩٦٥ ٦٦٦ ١ صوتاً أو ما يعادل ٣٣,٧ في المائة. أما المرشح الحاصل على ثالث أكبر عدد من الأصوات (٢,٩ في المائة) فهو السيد ويهيا ريبووا من الحزب الديمقراطي الموزامبيقي. وقد شارك في التصويت في الانتخابات الرئاسية ما مجموعه ٩٤٠ ٤٠٢ ٥ شخصاً، ومما يمثل ٨٧,٩ في المائة من جميع الناخبين المسجلين، وبلغت نسبة عدد أوراق الاقتراع البيضاء ٥,٨ في المائة، بينما اعتبرت اللجنة الوطنية للانتخابات ٢,٨ من البطاقات باطلة. وخلال الانتخابات التشريعية حصلت جبهة تحرير موزامبيق على أكبر نصيب من الأصوات بنيلها ٧٩٣ ١١٥ ٢ صوتاً (٤٤,٣ في المائة)، وتلتها حركة رينامو بنيلها ٥٠٦ ٨٠٣ ١ من الأصوات (٣٧,٨ في المائة) ثم حزب الوحدة الديمقراطية بنيله ٧٩٣ ٢٤٥ صوتاً (٥,٢ في المائة). وسوف يكون نصيب كل من هذه الأحزاب الثلاثة في مقاعد البرلمان الجديد البالغ عددها ٢٥٠ كما يلي: جبهة تحرير موزامبيق ١٢٩ مقعداً - وحركة رينامو ١٠٩ مقاعد - وحزب الوحدة الموزامبيقية ١٢ مقعداً.

٩ - وبعد إعلان نتائج الانتخابات مباشرة أعلن ممثلي الخاص أن الانتخابات حرة ونزيهة، وذلك استناداً إلى تقارير مراقبي الأمم المتحدة. ووزعت نسخة من بيان السيد أجيلو على أعضاء المجلس، الذي أيد النتائج بالإجماع في قراره ٩٦٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقبلت جميع الأحزاب السياسية الموزامبيقية بالنتائج.

جيم - تجميع القوات وتسريحها

١٠ - كما سبق أن أشرت في تقاريري السابقة إلى مجلس الأمن، أنجز جزء كبير من عملية تسريح القوات الحكومية والقوات التابعة لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤. وبعد ذلك بوقت وجيز أعلنت رسمياً لجنة الاشراف والمراقبة انتهاء هذه العملية. وسجلت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ما مجموعه ٦٩١ ٩١ جندياً (٦٧ ٠٤٢ جندياً حكومياً و ٦٤٩ ٢٤ جندياً تابعاً لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية). وتم تسريح حوالي ٧٨ ٠٧٨ جندياً (٥٧ ٥٤٠ جندياً حكومياً و ٢٠ ٥٣٨ جندياً تابعاً لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية) في حين انضم بعض الجنود المتبقين إلى الجيش الجديد.

١١ - وجمعت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ما مجموعه ٨٢٧ ١٨٩ قطعة سلاح من القوات العسكرية وشبه العسكرية وكذلك من السكان عموماً منها ٤٣ ٤٩١ قطعة جمعتها من القوات شبه العسكرية. وقامت بتدمير كمية محدودة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات في حين تم نقل الكميات المتبقية إلى قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة. وهناك ما يدعو إلى الشعور بالقلق بشأن ضمان حمايتها، ولي أمل وطيد في أن حكومة

موزامبيق ستتخذ جميع التدابير الضرورية في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن سواء بتدمير جميع الأسلحة التي سوف لا تحتاجها في تسليح قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة والشرطة الوطنية، أو التخلص منها بطريقة أخرى.

١٢ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٤ بدأت عملية التحقق التالية للتسريح على أيدي أفرقة تضم ممثلين للحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وأبلغت الأطراف لجنة وقف إطلاق النار قيامها بالتحقق في ما مجموعه ٧٢٢ موقعا أو مستودعا عسكريا سابقا (٤٣٥ موقعا أو مستودعا حكوميا و ٢٨٧ موقعا أو مستودعا تابعا لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية). ووفقا للإجراءات التي وافقت عليها لجنة وقف إطلاق النار قامت الأفرقة كذلك بالتحقق في "أية معلومات قدمتها الأطراف أو أي مصدر آخر إلى الأمم المتحدة وتتعلق بمستودعات أو مخابئ الأسلحة غير المعلنة". ونتيجة لهذه الأنشطة، تم العثور على أعداد كبيرة من الأسلحة، بما في ذلك الدبابات، والمدافع المضادة للطائرات، والألغام وناقلات الأفراد المصفحة وقنابل الهاون. فضلا عن ذلك، عثر على عدد صغير من أفراد الجيش غير المسجلين السابقين في بعض القواعد الحكومية والقواعد التابعة لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية.

١٣ - ونتيجة للتأخير في عملية التسريح وكذلك تردد الأطراف في البداية في المشاركة مشاركة كاملة في آلية التحقق، تأخرت العملية عن موعد تنفيذها الأصلي. لذلك لم يكن من الممكن الانتهاء من التحقق من الأسلحة قبل انقضاء فترة ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وحتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تحققت الأفرقة التابعة للأمم المتحدة فيما مجموعه ٧٥٤ موقعا من المواقع الحكومية والمواقع التابعة لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، تتكون من ٤٣٢ موقعا حكوميا معلنا (من جملة ٤٣٥ موقعا)، و ٦٧ موقعا حكوميا غير معلن، و ١٧١ موقعا معلنا تابعا لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (من بين ٢٨٧ موقعا)، و ٧٩ موقعا غير معلن تابع لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية. وتم العثور على ما مجموعه ٢٢ ٠٦٩ قطعة سلاح وكميات كبيرة من الذخيرة خلال عملية التحقق.

دال - تشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية

١٤ - لم يتوقع اتفاق السلم العام في الأصل دورا تقوم به الأمم المتحدة في تشكيل الجيش الجديد. بيد أن مجلس الأمن وافق، بناء على طلب الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، بقراره ٨٥٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، على توصيتي بأن تترأس عملية الأمم المتحدة في موزامبيق اللجنة المشتركة لتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية.

١٥ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، اتفقت الأطراف على أنه بدلا من تشكيل جيش جديد قوامه ٣٠ ألف جندي قبل الانتخابات، كما ينص على ذلك اتفاق السلم العام، فإن قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة ستتكون من قوات تطوعت للانضمام إليها. وحتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بلغ عدد الجنود الذين انضموا الى القوة ٥٧٩ ١١ جنديا. وتم بمساعدة كل من البرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا

الشمالية تدريب الوحدات التالية: ست كتائب مشاة، ثلاث كتائب من القوات الخاصة، وسرية واحدة من مشاة البحرية، ووحدتان من اختصاصي في السوقيات وسرية واحدة من خبراء الألغام. وفضلا عن ذلك، تلقى عدد من الضباط تدريباً على القيادة بينما تلقت مجموعة من معلمي الشرطة العسكرية تدريباً في الخارج. وقدمت زمبابوي دعماً إضافياً لتدريب قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة، كما ساهمت إيطاليا مالياً في إصلاح مراكز التدريب.

١٦ - ولا تزال هناك بعض الوحدات المدربة التابعة لقوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة التي لم تدخل مرحلة التشغيل الكامل بعد وذلك نتيجة للقيود المالية والسوقية. ويجري حالياً تدريب عدد من الوحدات تحت إشراف الضباط التابعين لقوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة بينما يقوم ضباط آخرون بتوفير ضمان الأمن الذي تمس الحاجة إليه في مستودعات الأسلحة.

هاء - سحب القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق

١٧ - بدأ سحب القوام العسكري وفقاً لخطة الانسحاب المبينة في الفقرات من ٣٤ إلى ٣٨ من تقرير المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/1002). وبدأت العملية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ومن المقرر أن تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وحتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بلغ عدد أفراد الوحدات العسكرية وأفراد المقر الذين غادروا منطقة البعثة ٩٦٦ ٢ فرداً وتبقى ١٨٤ ١ فرداً. وغادر ١٦٥ مراقباً عسكرياً من بين الـ ٣٢٢ مراقباً. وتقوم حالياً البعثة بتنفيذ العمليات المتبقية وفقاً للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٥٧ (١٩٩٤).

١٨ - وتم الإبقاء على قوة محدودة قوامها أربع سرايات من المشاة: اثنتان من بنغلاديش واثنتان من زامبيا، والمستشفى الميداني الأرجنتيني، وأقل عدد ممكن من موظفي المقر، وأفراد إزالة الألغام، وعدد صغير من المراقبين العسكريين وذلك للمساعدة في العمليات المتبقية ومرحلة تصفية البعثة التي سيتم خلالها إعادتهم تدريجياً إلى أوطانهم. وستقوم وحدات المشاة بتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة والحماية لممتلكات الأمم المتحدة، حيث كان ذلك ضرورياً.

ثالثاً - أنشطة الشرطة

١٩ - تم وفقاً لقرار مجلس الأمن ٨٩٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ وزع ما مجموعه ١٠٨٦ ١ شرطياً مدنياً تابعاً للأمم المتحدة ينتمون إلى ٢٩ بلداً في منطقة البعثة. وكما هو مخطط أنشأت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ٨٣ مركزاً ميدانياً (٦٨ مركزاً في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة و ١٥ مركزاً في المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية سابقاً) فضلاً عن مقارها في المناطق والأقاليم. وقد يُسر هذا الوزع الواسع النطاق على الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة أن

ترصد عن كذب أنشطة الشرطة الموزامبيقية في كافة أنحاء البلد. ومع ذلك لم تقم الشرطة الموزامبيقية وعلى الرغم من اتفاق ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين الرئيس تشيسانو والسيد دلاكاما بشأن توحيد الإدارة الإقليمية بإنشاء مراكز أو تبدأ العمل في المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية سابقا. وبذلك قُيدت أنشطة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هذه المناطق.

٢٠ - وحققت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في ٥١١ شكوى منها ٦١ شكوى تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان. ومن المؤسف، فإن حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي حققت فيها الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ودعمتها بالوثائق وأحالتها إلى اللجنة الوطنية لشؤون الشرطة لتتخذ إجراء بشأنها لم تسفر عن اتخاذ الإجراءات التأديبية أو الوقائية المتوقعة. وأثيرت القضية في عدة مناسبات مع اللجنة الوطنية لشؤون الشرطة والشرطة الموزامبيقية نظرا لأن انعدام التدابير التأديبية أو الوقائية يقلل من أهمية التحقيقات التي تقوم بها الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وينص اتفاق ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين الرئيس تشيسانو والسيد دلاكاما على طلب قيام وحدة من الشرطة التابعة للأمم المتحدة بمراقبة جميع أنشطة الشرطة والتحقق من قوة وموقع قوة الشرطة. بيد أن الحكومة أخرت وصول الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة إلى بعض مراكز تدريب الشرطة وإلى مرافق شرطة التدخل السريع وإلى مرافق الحرس الرئاسي إلى ما قبل الانتخابات بأسبوعين.

٢١ - وفي الوقت نفسه تمكنت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، وفقا لولايتها، بالإضافة إلى العناصر الأخرى في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق من رصد سير الحملة الانتخابية بكاملها، والمساعدة في التحقق من الحقوق السياسية للأفراد والمجموعات والمنظمات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٥٦٥ شرطيا مدنيا بدور المراقب الانتخابي خلال عمليتي التصويت وعد الأصوات.

٢٢ - وغادرت المجموعة الأولى المكونة من ٣٢ مراقبا من شرطة الأمم المتحدة موزامبيق في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وحتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم انسحاب ٥٦٦ مراقبا. وسيغادر العدد الباقي موزامبيق في الفترة ما بين ١٩ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ باستثناء نحو ٢٠ شرطيا سيظلوا في منطقة البعثة إلى غاية منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

رابعا - برنامج المساعدة الإنسانية

٢٣ - تمثلت الولاية المسندة الى عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في تنسيق ورصد جميع عمليات المساعدة الإنسانية، وبصفة خاصة العمليات المتصلة باللاجئين والمشردين داخليا، والأفراد العسكريين المسرحين والسكان المحليين المتضررين، وفي رئاسة لجنة المساعدة الإنسانية في هذا السياق. وقد حدد اتفاق السلم العام هدفين للمساعدة الإنسانية الدولية: الهدف الأول أن تكون أداة للمصالحة والهدف الثاني أن تساعد على عودة المشردين نتيجة للحرب والمجاعة. وقد عاد نحو ٤,٣ مليون شخص من بين السكان

المستهدفين البالغ عددهم ٦,٥ مليون شخص الى مناطق إقامتهم الأصلية. ويشمل هذا العدد ٣ مليون من الأشخاص المشردين داخليا و ١,١ مليون من العائدين وحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من المحاربين السابقين ومعاليتهم.

٢٤ - وعند توقيع اتفاق السلم العام، كان يتعذر الوصول الى منطقة كبيرة من موزامبيق من أجل إيصال المساعدة الغوثية. وساهمت الجهود الإنسانية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق مساهمة كبيرة في فتح هذه المناطق عن طريق لجان المساعدة الإنسانية، بصورة أساسية. وبذلك تمكنت المنظمات الإنسانية من تسليم إمدادات الإغاثة الى المجتمعات المحلية الضعيفة. وفي الوقت الحالي، تقوم أكثر من ٤٠ منظمة بتوزيع المساعدة الطارئة على المستفيدين في أكثر من ٣٠٠ نقطة تسليم داخل مناطق كان يتعذر الوصول إليها قبل ذلك.

٢٥ - وقد أولى برنامج المساعدة المنسق، الذي وضع بالتعاون مع مجتمع المانحين والطرفين الرئيسيين أهمية شديدة لإعادة الخدمات الأساسية في المناطق الريفية، لا سيما من أجل اللاجئين العائدين. وقد ساهم المجتمع الدولي، بصورة مباشرة، بما يزيد عن ٧٨ في المائة من مبلغ ٦٥٠ مليون دولار تقريبا وهو المبلغ المطلوب لتلبية احتياجات موزامبيق من المساعدة الإنسانية خلال فترة ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وقامت منظمات ووكالات الأمم المتحدة والجمهور على الصعيد الدولي والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن عدد من الهيئات الموزامبيقية، بدور أساسي في تصميم وتنفيذ البرامج الإنسانية المنفردة والشاملة على السواء.

٢٦ - وفي وقت إنشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، كان ٨٠ في المائة من المدارس الابتدائية في موزامبيق قد أغلقت أو دمرت، وكان توفر الخدمات الاجتماعية الأخرى عند الحد الأدنى. وتم، بمساعدة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وعدد من المنظمات غير الحكومية بناء أكثر من ٧٠٠ مدرسة ابتدائية و ٢٥٠ مرفقا صحيا في المناطق الريفية. وسيقوم مشروع مشترك بين البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي بإعادة بناء ٣١٠ وحدات صحية. وبالإضافة الى ذلك، جرى فتح أو إصلاح ٢ ٠٠٠ بئر، ويقوم البرنامج الوطني لإمدادات المياه في الريف، بالتعاون مع شريكه الرئيسي في التنفيذ والتمويل، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بتنفيذ برنامج يهدف الى توفير مصدر واحد للمياه لكل ٥٠٠ شخص. ويعمل برنامج الأغذية العالمي كذلك مع السلطات المحلية لتوزيع كميات متزايدة من البذور في جميع أنحاء البلد.

٢٧ - ونظرا لتسريح ٢٠ ٠٠٠ جندي إضافي من الحكومة ومن حركة رينامو علاوة على العدد المتوخى تسريحه أصلا والبالغ ١٠٣ ٥٧ جنود، زادت ميزانية خطة دعم إعادة الإدماج الى ٣١,٩ من ملايين الدولارات، تم التعهد بمبلغ ٢٧,٦ من ملايين الدولارات منها ولم يرد منها سوى ٨,٩ من ملايين الدولارات. وتشمل هذه الخطة التي يقوم بتنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المدفوعات النقدية والتدريب المهني وتعزيز الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والتسهيلات الائتمانية للجنود المسرحين وهي خطة أساسية من أجل إعادة إدماج المحاربين السابقين في الحياة المدنية بصورة ناجحة. إنني أناشد المانحين بشدة أن يساهموا في

هذه الخطة الهامة وأن يفوا بتعهداتهم ويساعدوا في تغطية العجز في التعهدات البالغ ٤,٣ من ملايين الدولارات.

٢٨ - ونتيجة للبطء الذي اتسم به بدء برنامج الأمم المتحدة الأصلي لإزالة الألغام، تم إقرار برنامج جديد معجل في حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويتمثل الهدف النهائي لهذا البرنامج في إنشاء قدرة وطنية لإزالة الألغام في موزامبيق. وقد تمكن البرنامج المعجل من تدريب ٤٥٠ موزامبيقياً للعمل كأفراد في عشرة أفرقة لإزالة الألغام تعمل حالياً في المناطق الجنوبية من مقاطعة مابوتو، في نهاية ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وقامت هذه الأفرقة بإزالة الألغام من نحو ٤٠ ٠٠٠ متر مربع وأبطلت ما يزيد عن ٥٥٥ لغماً. كما حقق البرنامج عدداً كبيراً من الأهداف الأخرى على النحو التالي: تم تدريب ٢٠ موزامبيقياً كمشرفين على أفرقة إزالة الألغام؛ وأكمل ٢٠ موزامبيقياً آخرين تدريبهم كمساحين لحقول الألغام؛ وتم تدريب آخرين للعمل كمساعدين طبيين، وكأخصائيين في التخلص من المعدات الحربية المتفجرة وأخصائيين في السوقيات وفي الوظائف الإدارية العامة وغيرها.

٢٩ - وقد اعتمد البرنامج المعجل حتى الآن على الأموال الآتية من ميزانية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق دون غيرها وعلى الموظفين المقدمين من استراليا والمانيا وبنغلاديش ونيوزيلندا وهولندا. ومن المنتظر أن يستمر البرنامج حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويلزم، في هذا الصدد وضع ترتيبات لتأمين تلبية احتياجات البرنامج المعجل في المستقبل فيما يتصل بالمعدات والنقل. ومن المفهوم أنه سيتعين أن يعتمد البرنامج بصورة رئيسية على الالتزامات في إطار الميزانية الحالية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، من أجل استمراره حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويؤمل أن تكون الفترة الزمنية الممتدة من الوقت الحالي حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ كافية لكي تتوصل الحكومة الموزامبيقية والأطراف الأخرى المعنية إلى قرار نهائي بشأن مستقبل البرنامج المعجل بإزالة الألغام.

٣٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، تعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع مع شركة لونرو (LONRHO) التجارية على إزالة الألغام من ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق ذات الأولوية في مقاطعتي سوفالا ومانيكا. وقد أكملت لونرو العمل في ما يزيد عن ١ ٦٤٤ كيلومتراً، ومن المنتظر أن تفي بالتزاماتها التعاقدية بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وبدأت مجموعة مؤلفة من ١٠٠ من القائمين بإزالة الألغام تابعة لهيلو تراست (HALO). وهي منظمة غير حكومية بريطانية، في أنشطة إزالة الألغام في أيار/مايو ١٩٩٤. وقامت بتطهير ٥٠ كيلومتراً من الطريق ومساحة تبلغ ١٢٥ ٠٠٠ متر مربع، في مقاطعة زامبيزيا بصورة رئيسية. وقامت شركة رونكو (RONCO) التجارية، المتعاقدة مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بتطهير ما يزيد عن ١ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق في مانيكا وسوفالا، بينما تعمل هيئة المعونة الشعبية النرويجية وهي منظمة غير حكومية في مقاطعتي مابوتو وتيتي حيث قامت بتطهير ٤٨ كيلومتراً من الطرق حتى الآن، فضلاً عن مساحة يبلغ مجموعها ٢١١ ٢٧٦ ١ متراً مربعاً.

٣١ - وتشارك جميع الأطراف المعنية بإزالة الألغام في موزامبيق في رأي مؤداه أن هناك حاجة الى إنشاء هيئة على الصعيد الوطني لتقديم التوجيه السياسي ومعايير التشغيل والاتساق لمنظمات وشركات إزالة الألغام المختلفة. ومن المتوخى، في الوقت الحالي، أن تنشأ القدرة المطلوبة من أجل هيئة من هذا النوع عن طريق مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعمه المانحون.

خامسا - تصفية أصول عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

٣٢ - في الفقرة الثامنة من البيان الخاص بموزامبيق الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/51)، دعاني المجلس الى أن أقدم تقريرا عن التخلص النهائي من أصول عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ضمن إطار سحب العملية. وأعرب مرة أخرى عن هذا الطلب في بيان رئاسي لاحق مؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/1994/80). ويبلغ مجموع قيمة الأصول الرأسمالية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، في الوقت الحالي، ٢٠,٨٢ من ملايين الدولارات، وتنقسم الى أربع فئات رئيسية على النحو التالي: (أ) المركبات، ١١,٥٣ من ملايين الدولارات؛ (ب) معدات الاتصالات والمخزون والمولدات، ٥,٤٥ من ملايين الدولارات؛ معدات ومخزون المباني والهندسة ٠,٧٢ من ملايين الدولارات؛ (د) مخزون ومعدات الخدمات العامة، ٣,١٢ من ملايين الدولارات.

٣٣ - وقد بدأت تصفية أصول عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بعد الانتخابات مباشرة. وتسترشد عملية التصفية بالمبادئ والسياسات التالية، المدرجة حسب ترتيب أولويتها: (أ) يعاد وزع المعدات التي تتفق مع المعايير القياسية المقررة، أو التي تتلاءم مع المعدات الموجودة، الى عمليات أخرى للأمم المتحدة أو يحتفظ بها للاستعمال من جانب بعثات مقبلة؛ (ب) تنقل المعدات الأخرى الى منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تعمل في موزامبيق بالفعل أو التي في سبيلها الى إقامة وجود هناك، بناء على الطلب ومقابل قيد المبلغ المناسب لصالح الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛ (ج) التخلص التجاري داخل البلد وفقا لإجراءات الأمم المتحدة القياسية؛ (د) تقدم أية أصول أو تركيبات لا يمكن فكها، على سبيل المنحة، الى حكومة موزامبيق الجديدة. وينسحب هذا أيضا على تركيبات المطارات وكذلك معدات إزالة الألغام. وفيما يتعلق بالأخيرة، ستسترشد البعثة ببيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/51) الذي أشار الى ضرورة ترك معدات إزالة الألغام في موزامبيق بعد سحب عملية الأمم المتحدة في موزامبيق رهنا باتخاذ الترتيبات المناسبة. وتجري مفاوضات لترتيب نقل معدات إزالة الألغام لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق الى هيئة وطنية تنشأ لمواصلة هذه الأنشطة.

٣٤ - ومع الاختتام الرسمي لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق المخطط له أن يتم بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، سيلزم أن يبقى في موزامبيق، في العاصمة، في المقام الأول، عدد صغير من المدنيين القائمين بالسوقيات والتابعين للأمم المتحدة للتصدي لمجالس التحقيق التي لم يبت فيها والتخلص من الممتلكات والمعدات والأنشطة الأخرى الطويلة الأجل، لمدة شهر أو شهرين تقريبا. وبعد ذلك، سأكون في

وضع يسمح لي بتقديم تقرير عن تصفية أصول عملية الأمم المتحدة في موزامبيق الى هيئات الأمم المتحدة المعنية.

سادسا - ملاحظات

٣٥ - بعد مرور سنتين على توقيع اتفاق السلم العام، انجزت ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق: كللت عملية السلم في موزامبيق بالنجاح. ويمكن أن يعزى هذا الإنجاز الرائع الى عدة عوامل رئيسية: الالتزام القوي بالسلم والمصالحة الذي أظهره الشعب الموزامبيقي وقادته؛ والواقعية السياسية التي أبداهما الطرفان في اتفاق السلم العام؛ ووضوح ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وما قدمه مجلس الأمن من تأييد ثابت؛ والدعم السياسي والمالي والتقني الكبير المقدم من المجتمع الدولي لعملية السلم. ويعتبر نجاح العملية مثالا لما يمكن تحقيقه من خلال الأمم المتحدة عندما تتحد جميع القوى في السعي المشترك الى تحقيق هدف مشترك.

٣٦ - وعلى الرغم من أن جميع الجوانب الرئيسية لاتفاق السلم العام وولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق قد نفذت، ما زالت هناك بعض المسائل التي يتعين متابعتها وتشمل وجود مخابئ للأسلحة في البلد وحماية الأسلحة التي جمعتها عملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛ وعدم إتمام إدماج الإدارة الإقليمية؛ واستمرار وجود الألغام في جميع أنحاء البلد. ومن الأمور الأساسية أيضا مواصلة تدريب قوات الدفاع الموزامبيقية وتزويدها بالمعدات بصورة ملائمة ورفع مستوى الشرطة الوطنية. وينبغي أيضا تدعيم المؤسسات الديمقراطية في موزامبيق وتشجيع إعادة البناء الاجتماعي لضمان استدامة السلم والديمقراطية والتنمية. وإني على ثقة أن حكومة موزامبيق ستولي الاهتمام الواجب لهذه المسائل الهامة وأن مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ستنظر بنظرة إيجابية في أية طلبات تقدمها الحكومة للحصول على مساعدة.

٣٧ - ختاماً، أود أن أشيد، عن جدارة، بممثلي الخاص وجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لما أبدوه من تفان واقتدار في القيام بمهامهم. لقد ساهموا في تحقيق النجاح في موزامبيق بشكل رائع وهم يستحقون التقدير من الجميع.

— — — — —